http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1440) السنة السادسة - الاثنين (23) شباط 2009

عـادل عبد المهدي: كنت اتمنى ان تقف الدولة على مسافة واحدة من القوائم الانتخابية

المجلس الاعلى تعرض الى هجمة داخلية وخارجية

نقاش

Niqash: briefings from inside and across Iraq

نقاش/ سعد سلوم

لم يحرز المجلس الأعلى الإسلامي العراقي نتائج متقدمة في انتخابات مجالس المحافظات قياسا مع الانتخابات المحلية السابقة، ما يجعل قادته يفكرون جديا بمراجعة السياسات والبرامج الانتخابية والتفكير بتحالفات جديدة استعدادا للانتخابات الاتحادية المقبلة. نقاش التقت عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية العراقي والقيادي البارز في المجلس الأعلى الإسلامي للوقوف عند تقييم المجلس للعملية الانتخابية والنتائج التي حصل عليها وعلاقته بالمرجعية الدينية واستعداداته للمعركة الانتخابية القادمة، وفيما يأتي الجزء الأول من الحوار:

نقاش: كحزب إسلامي، هل تؤمنون بأن الدولة مقولة وضعية أم مقولة دينية؟

عبد المهدي: الدولة مقولة وضعية، فالدولة بالضرورة أداة وهي أداة وضعية، لكن من يدير هذه الدولة، اي على خلفية وأية فلسفة: فلسفة عشائرية، فلسفة ذات بعد ديني، فلسفة وضعية بخلفية طبقية او قومية، الدولة بالضرورة أداة وضعية ولا يمكن أن تكون شيئا غير ذلك. لكن هنالك مزج بالمفاهيم، الدينية واللادينية، فالديني قد يستطيع ان يجد حركته في كل المساحات، لا توجد مساحة لا يستطيع الدين التحرك فيها، فهنالك بعد إسلامي في الطب في العمارة... يقال هذه عمارة إسلامية أو طب إسلامي كذلك في الدولة، أي كيف تجد هذه الدولة لنفسها خلفيات فكرية إسلامية... والإسلام في النهاية هو مجموعة مبادئ وقيم وليس عبادات، العبادات موجودة في مكانها، لكن القيم والمعاملات هي الحاكمة في موضوعة الدولة.

نقاش: ما مدى تأثير مثل هذه الافكار في سياسة المجلس الأعلى؟.

عبد المهدي: (يضحك متفاجئا). تأثيرها ايجابي... فالمجلس الأعلى متحرر من قيد ان هنالك نماذج دينية ماضية أوحالية يستقيها هكذا، المجلس الأعلى يأتي إلى الدولة كالدولة العراقية وينظر في ماهية هذه الدولة. مثل الطبيب أمام مريض يحتاج لتحديد مرضه و كيفية معالجته، فالدولة إذا كانت مترهلة يبحث في كيفية ترشيقها، وإذا كانت ضعيفة يبحث في سبل تقويتها في قطاع الخدمات أو البنى التحتية مثلا.. ولا يوجد فرق في التعامل مع الدولة فيما اذا كان الشخص ذا خلفية دينية ام لا. في أوروبا يوجد الكثير من الأحزاب تسمي نفسها ديمقراطية مسيحية، اشتراكية مسيحية، ومعظم رؤساء العالم يذهبون إلى الكنيسة للصلاة، الرمز الديني له حضور قوي في بلدان عظيمة مثل الولايات المتحدة، خذ مثلا الدولار الأميركي تجد عبارة (نثق بالله) هذا رمز ديني لا يؤثر في حركة الدولار، سواء أكان الدولار يؤخذ بالسحت [بالحرام : المحرر] أم بأعمال صالحة. الدولار يبقى هو الدولار.

فكر المجلس الأعلى متحرر لا يتحدد بطقسيات وقوالب لحالة الدولة، لذلك ساهمنا بكتابة دستور يتعايش معه ما يسمى بالوضعي وغير الوضعي. والجميع يتعايشون في ظل هذا الدستور كمواطنين لا يوجد انغلاق امام الطرف الآخر، فردا ام جماعة.

نقاش: ذهبت المرجعية خلال الانتخابات الى انها على مسافة واحدة من جميع الكيانات السياسية، كيف تقيمون علاقتكم بها؟

عبد المهدي: لا توجد علاقة انتخابية مع المرجعية، فهي قد وقفت بوعدها أن تقف على مسافة واحدة من جميع الكيانات السياسية، المسألة ليست ان المرجعية تقف مع احد، بل المسألة من يقف مع المرجعية، هذا هو الفارق، نحن نقف مع المرجعية، وقفنا سابقا مع المرجعية، ونقف الآن معها، وسنقف غدا معها لان المرجعية لها مكانة خاصة في العراق. فقد كانت إحدى المؤسسات التي بنت هذه الدولة أساسا، من يراجع تاريخ الاحتلال البريطاني [١٩١٧] وثورة العشرين ثم الحكم الملكي والوطني [١٩٢١-١٩٥٨] ثم حكم عبد الكريم قاسم [١٩٥٨-١٩٦٣] يجد أن مسيرة المرجعية تجعلها في صورة مؤسسة يلجأ لها وتعطي الرأي، ورأيها يؤثر في الناس، لهذا فإننا نرى الدفاع عنها واجبا، الآخرون قد لا يرونها كذلك، وذلك من حقهم، وان تقف المرجعية على مسافة واحدة من الجميع، هذه أطروحة صحيحة...و نحن مع ان تكون المرجعية راعية للجميع، المسلم الشيعي والسني والمسيحي، الحزبي وغير الحزبي، لأنها يجب ان تبقي على دورها الرعوي والأبوي بوصفها إحدى المؤسسات السامية والراقية التي تشرف على الوضع ولا تنخرط هي به كمحور.

نقاش: ما أسباب عدم حصول قائمة شهيد المحراب على نتائج متقدمة في الانتخابات؟

عبد المهدي: صحيح... كان متوقعا أن يحصل المجلس الأعلى على مركز متقدم، ونحن ندرس هذا الموضوع، المجلس جاء ثانيا وهذا ليس شيئا مشينا، في الوسط والجنوب، واجهنا القوائم الأخرى وهناك عوامل ترجع إلى الأنظمة الانتخابية وهناك الناخب أيضا، الناخب له رأي والمجلس له أداء هل كان أداؤه جيدا؟ إذا كان غير جيد من حق الناخب ان يمنع صوته عن قائمة معينة مثلا، والناخب قام بذلك وعلينا ان نستخلص من ذلك الدروس. الدولة استُخدمت في الانتخابات، هل كان هذا الاستخدام سببا في منح الآخرين أصواتا أكثر من اللازم، هذه عوامل يجب ان تدرس، ونحن بصدد سلسلة من العوامل نقوم بدراستها.

من جهة اخرى نحن فرحون جدا بالانتخابات، وبنجاحها تقدم العراق خطوة الى الامام، لكن هناك ثغرات في العمل سواء في آلية عمل المفوضية، أو آليات عمل الدولة وعلاقتها بالانتخابات، كنت اتمنى ان تكون الدولة على مسافة واحدة من القوائم الانتخابية كما هو موقف المرجعية، فهي لم تكن على مسافة واحدة من الجميع، وقد حددنا بعض الهفوات في داخل المفوضية. هنالك مسألة تتعلق باستقلالية المفوضية الانتخابية، واذا لم تتوفر الاستقلالية فأن معنى الانتخابات يتعطل بمرور الزمن، اذا كان كل من يأتي الى السلطة يحصل على اصوات عالية كما في المرات السابقة، وليس فقط هذه المرة، اذن سيصبح الصراع على الدولة بطرق مختلفة هو الاساس، الامر الذي لن يخدم المرحلة الديمقراطية. نحن في المجلس الأعلى نقر بالنتائج ونعترف بها وسنتطلق منها لاصلاح الوضع الانتخابي ان كان فنيا او سياسيا، مع أخذنا بعين الاعتبار أن المجلس تعرض الى هجمة داخلية وخارجية.

نقاش: ما هذه الهجمات ومن يقف وراءها؟

عبد المهدي: الكثير من الأطراف متمثلة بالفضائيات ووسائل الإعلام، لا اريد ان اسمي أحدا، لكني اريد ان اعطي جوابا فيه من الموضوعية ما يكفي لعدم الدخول في مساجلات، انا في موقع لا استطيع فيه الدخول في مماحكات..كان هنالك تركيز على ان جميع المشاكل التي يمر بها العراق يقف ورائها المجلس الاعلى، في حين ان المجلس الاعلى هو أكبر مصلح في العراق، سواء أكان ذلك في المسألة الطائفية، او المسألة القومية، او مسألة استقلالية العراق، في المسألة الدستورية، او المصالحة الوطنية، في جميع ذلك كان على رأس من يقفون لحمل هذه المشاريع فيما وقف الآخرون ضد مثل هذه المشاريع.

نقاش: كيف ستؤثر النتائج الانتخابية في طبيعة برنامجكم وتوجهاتكم في الانتخابات المقبلة؟

عبد المهدي: اولا يجب ان ندرس ما حصل، ما حصلنا عليه ليس بالقليل، انه المركز الثاني وهو شيء مشرف، وهذه هي السياسة كما في فرق كرة القدم من يربح مرة يخسر اخرى، والمهم هو ان يشارك دائما ويخوض المباراة ويحافظ على قواه وادائه، السياسة ليست حكرا على احد، لايمكن ان تحتكر السلطة الى ما لانهاية لذلك نحن نؤيد فكرة الديمقراطية لانها تتيح تداول السلطة لي ولغيري، غدا اصبح انا مسؤولا، غيري يبقى ينتظر فرصته للمجيء، واذا كنت خارج السلطة ابقى انتظر فرصتي، لكن الصراع يجب ان يكون صراع برامج لتحسين وضع الناس، من اجل ان تبقى الخدمات وتتحسن لا ان نبقى في صراعات وتحزبات بشكل يمزق الوطن.

نقاش: هل هناك ميل للتحالف مع ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزارء المالكي ضمن شراكة ستراتيجية كما هو حال الحزبين الكرديين الكبيرين؟

عبد المهدي: الامر كان مطروحا قبل الانتخابات وما يزال مطروحا، لكنه مطروح ليس كمحور ضد الآخرين انما كنقاط ارتكاز في دائرة التحالفات مع الجميع. فنحن كرجال سياسية لسنا من طراز ضيق الافق انما نريد فعلا ان يتوسع العمل مع الجميع، نريد فعلا بناء مؤسسات ديمقراطية وبناء حياة سياسية، قد نحتاج في المرحلة المقبلة الى قانون احزاب بسرعة، نظام احزاب وقانون تمويل احزاب الى اخره من الامور، ونحن بحاجة الى نظام انتخابي اكثر بلورة لاتجاهات الرأي.. نحتاج نظاما انتخابيا مضبوطا.. يجب ان تتطور التجربة التي حصلت، فقد كانت رائعة بكل معنى الكلمة..

نقاش:هل تعتقد ان حزب الدعوة بدأ يميل الى ايديولوجيا اكثر انفتاحاً في حين يبدو اتجاه المجلس الاعلى محافظا؟

عبد المهدي: لا اتفق مع هذا الرأي، هنالك جهد كبير من الاحزاب الاسلامية في العراق. ان كان الدعوة او المجلس الاعلى لتبني الواقعية السياسية، لكن للاسف الشديد النقاشات التي تجري تموه وتغطي على هذه الحقيقة، منذ عقود من الزمن كانت الحركة الاسلامية العراقية حركة واقعية ولم تكن حركة مؤدلجة بمعنى انها تسقط الايديولوجيات على الواقع، اذ كانت تأخذ هذه الايديولوجيات لتفسر بها الواقع وتذهب به لاستخلاصات كبيرة. لاحظ حركة التحالفات بين القوى الاسلامية وغير الاسلامية في العراق فانها حركة قديمة، وايضا لاحظ ان التعامل مع الاطراف الاخرى اجنبية ومحلية كان تعاملا واقعيا كأي حزب اخر. القوى الاسلامية العراقية سواء اكانت الدعوة ام المجلس الاعلى تتحرك بواقعية كبيرة، لكن الوضع السياسي في العراق ما يزال وضعا مماحكا، وضع يريد ان يُسقط البعض ويلعب لعبات صغيرة الحجم في حين ان الحياة السياسية نضجت الى درجة تستطيع ان تتعامل مع بعضها على اسس اصح من الاسس التي تريد بعض الاجندات الخارجية والداخلية وبعض وسائل الاعلام ان تدفع البلاد اليه.

التيارات السياسية في العراق ناضجة خذوا مثلا التيار الصدري، نحن فرحون بحصول التيار الصدري على نسب تصويت جيدة جدا، هذا يمثل تمهيدا لبناء حياة سياسية بعيدة عن السلاح وعن خيارات التوجه لحمل السلاح.. اتجاهات لصالح تغليب السياسة على الامر الواقع فعندما يحصل تيار على نتيجة طيبة فهذا يشجع على الانخراط في الحياة السياسية.

نقاش: هل يمكن للمجلس الاعلى في إطار استعداده للانتخابات المقبلة ان ينفتح على المكونات الاخرى، ذلك اننا نلاحظ توجه برنامجه نحو الناخب الشيعي حصرا؟

عبد المهدي: ومتى انغلق المجلس الاعلى؟ هنالك اهتمام بالشعائر الحسينية... هذا أكيد وهو امر يتناغم مع هوية الشعب العراقي لكني لا اعتقد ان هناك حزبا مثل المجلس الاعلى قدم برنامجا بسياسات معمقة تخص المرأة والشباب.. مثلا طرح لمناسبة يوم الانتخابات يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، وهذا شعار لا علاقة له بالتوجه للناخب الشيعي، لكن الاعلام لم يركز الا على الشعارات الدينية، لم يرد ان يعطي الاعلام للمجلس الاعلى صورة أخرى، فهو يريد صورة معينة للمجلس الاعلى.. في العراق لدينا مشكلة مع موقف الفضائيات من التشيع، من الاسلام، من ايران، ومع غيرها من القضايا، اذ يركز الاعلام على قضايا لا صلة لها بالبرنامج الانتخابي للمجلس الاعلى، لكن من يريد التركيز على برنامج المجلس سيجد اهتماما ضخما لا يقل ان لم نقل أكثر من أي تيار آخر في الشؤون الاجتماعية والشبابية وقضايا المرأة والاقتصاد والسياسة والمصالحة الوطنية وجميع القضايا الاخرى، لا يجوز ان نحكم على توجهات المجلس الاعلى انطلاقا من تقول الآخرين عليها بل في ما نريد فعلا. أنا اعتقد بموضوعية ان هذا هو واقع الحال والمجلس الاعلى له رؤى وكان من السباقين لسلسلة المفاهيم العالية المتقدمة، المجلس الاعلى هو من ساهم في وضع التشريعات الاساسية سواء قبل التغيير او بعد التغيير وهي تشريعات متقدمة.

ثم اننا لم نختر محرم الحرام موعدا لإقامة الانتخابات، وإذا كانت هنالك انتخابات لا يعني ألا نقيم شعائر محرم الحرام.. شعبنا يقيم شعائر محرم بالملايين وأقمنا الشعائر كما في كل عام ولم نغير في قراءة المقتل(تلاوة قصة مقتل الامام الحسين المقدس عند الشيعة: المحرر) كلمة واحدة، لم نغير القراء ولم يقم الناس الشعائر بطريقة مختلفة، فالناس في مجالس العزاء لم تردد رقم قائمة شهيد المحراب إطلاقا.. لقد اقام المجلس الاعلى المراسيم كما في كل عام، وما اختلف هو مجيء الانتحابات في محرم.. هل نلغي الشعائر؟! هذا امر غير ممكن ولا نستطيع إلغاء الانتخابات ايضا..

نقاش: ولكننا شاهدنا في الشوارع لافتات انتخابية سوداً موقعة برقم قائمتكم تحتوي عبارات دينية؟

عبد المهدي: نحن رفعنا لافتات سوداً لأننا في محرم، الملايين في العراق يلبسون السواد واكثر من خرجوا للانتخابات يذهبون لاداء الشعائر الحسينية.. قد يكون هنالك مبالغة في استثمار الشعائر الحسينية، وهذا غير مقبول لكن قد يكون هنالك استغلال لهذه المسألة من قبل اطراف اخرى لمحاصرة المجلس في هذه النقطة.. فهنالك من لا يريد لهذه الشعائر ان تستمر،العديد من الشعائر الحسينية مغالى فيها لكن جوهر هذه الشعائر كما جرت وتجري في العراق أمر مقبول، فالناس يقومون بها بشكل معتدل وصحيح ولا اعتراض عليه، بالتالي اعتقد ان المعركة اتخذت بعدا سياسيا اكثر من بعد واقعي لتفسير الظاهرة.

مجتمعات الطاعة وصناعة الموت

منبر الحرية/ عزيز مشواط

أفادت دراسة تحليلية لانتماءات منفذي الهجمات على أهداف مختلفة في مجموعة من الدول الأوروبية والآسيوية أن المنفذين يتوفرون على الخصائص الآتية: كلهم يتجاوزون الحدود الوطنية، ولا يعيشون في البلد الذي ولدوا فيه، بل لهم في بعض الأحيان جنسيات مختلفة، وكلهم قاموا بدراسات حديثة في الغالب من مستوى عال، وينتمون في معظمهم إلى مستوى اجتماعي متوسط، وعاشوا مرحلة الشباب على النمط الغربي، وكلهم قطعوا الصلة مع عائلتهم، قبل أن يتحولوا إلى قنابل بشرية تصرخ « الدين..الدين... يا عباد الله» ! هل يتعلق الأمر بمجرد عمليات تخدير شديدة المفعول تعرضوا لها، أم أن الأزمة أعمق من ذلك، وترتبط بطبيعة الثقافة الرائجة في مجتمعات الانتحاريين؟يتأرجح الانتحاريون بين ثقافتين مزدوجتين، ثقافة المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها، حيث الحرية حق مقدس، وثقافتهم الأصلية حيث انعدام الحرية والديمقراطية، وانتشار البؤس. ينشأ عن هذه الازدواجية فراغ قاتل يستغله محترفو صناعة الموت لـ«زراعة» العنف والتطرف الناتج عن ضيق الأفق، إذ أن الانتحاريين، سواء عاشوا في مجتمعاتهم الأصلية أو الغربية، يرتبطون ارتباطا وثيقا بسلوكيات تعتبر فيها الطاعة هي القاعدة وما عداها استثناء.

نقصد بصناعة الطاعة، تلك الوسائل والأدوات المستعملة التي تسحق الفرد وتحوله إلى مجرد تابع، تحدد الجماعة مصيره على الرغم منه. إن ملاحظة بسيطة لثقافة المجتمعات العربية والإسلامية تجعلنا نستنتج اشتراكها في «صناعة الطاعة»، لأنها، تاريخيا في الأقل، لم تعرف المطلب الديمقراطي، ولم تتحول الحرية على امتداد تاريخنا الطويل إلى قيمة سامية، وبقيت حتى الآن عند مستوى الشعارات السياسية والخطب الرنانة. وكلما ارتفعت أصوات المنادين بها، إلا وتعرضت للتهميش والإقصاء، بل للإبادة بالعنف والقوة.

برغم اختلاف وسائل صناعة هذه الطاعة والحفاظ عليها، فإن استغلال الدين لتحقيق هذا الهدف يبقى واضحا. أما مصير الحركات التي تريد الخروج عن الطاعة، فغالبا ما انتهى إلى التنكيل والقتل وإحراق كتب الداعين إليها وتهجيرهم. لم تستطع كل محاولات الفلاسفة والمفكرين، عبر التاريخ زعزعة «نسق الطاعة»، حيث تواجههم دائما اتهامات جاهزة، أقلها الزندقة وإفساد عقول الناس.

ما تعرض له بن رشد في الماضي من تنكيل، وما يتعرض له نصر حامد أبو زيد، وسعد الدين إبراهيم من مضايقات في الوقت الراهن، شاهد على مصير دعاة التنوير في مجتمعات الطاعة. ويشترك في هذا المتطرفون الإسلاميون، كما بعض الأنظمة الأصولية، في قمع كل محاولة تحررية. أما الهدف المشترك وغير المعلن، فهو تكريس مفاهيم الطاعة العمياء في صفوف الأتباع بطرق ثقافية مختلفة وملتوية.

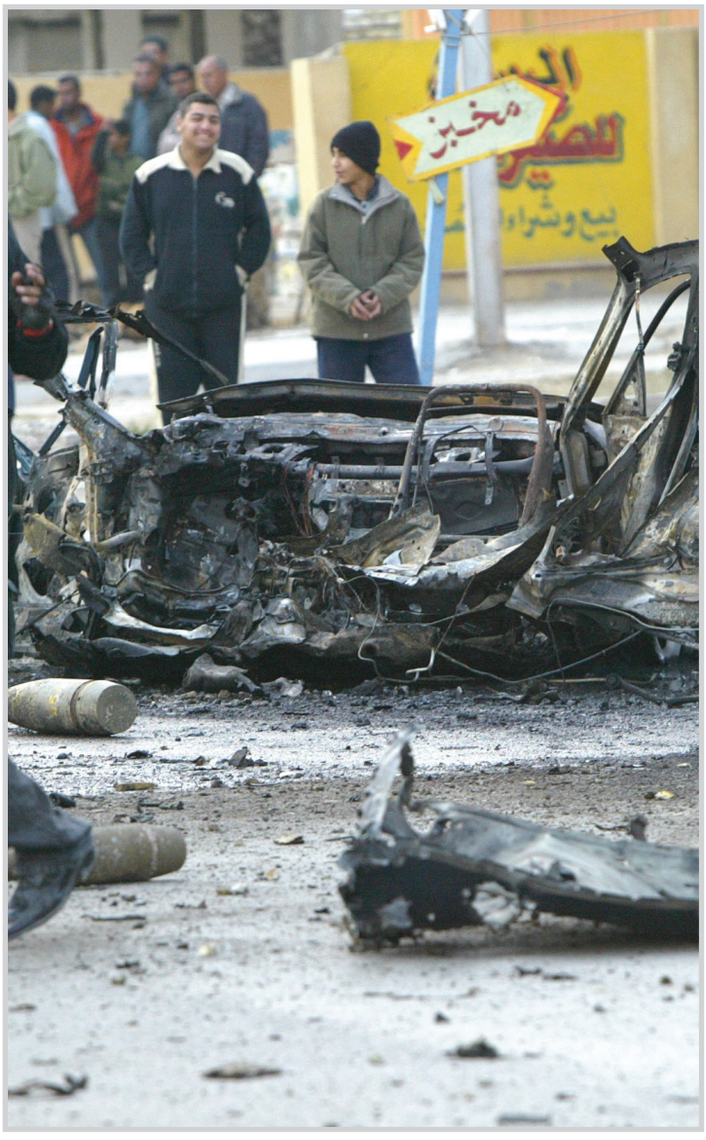

يقول عالم الاجتماع العراقي علي الوردي في كتابه «وعّاظ السلاطين» : «كان كل سلطان جائر يجد دائماً من يدعو له بالتوفيق في جوره». في الوقت الراهن تستمر ممارسات «الوعاظ»، لكن هذه المرة باستخدام تقنيات أشد تأثيرا، حيث تصطف آلات إعلامية ضخمة وإمكانات تربوية هائلة، ومؤسسات ثقافية بتمويلات خيالية من أجل هدف واحد : تكريس مجتمعات الطاعة، وتخدير الفرد بقتل روحه الإبداعية وتحويله إلى آلة صماء، تستجيب لنداء العاطفة الديني.

إن نسق الطاعة هذا يجعل من استقطاب الانتحاريين عملية بسيطة. وهكذا حينما يهتف «بن لادن» إلى الأمام، لا يتردد العشرات من المغفلين في الاستجابة الفورية، برغم أنهم بفعلتهم هذه ، يرجعون بمجتمعاتهم مئات السنين إلى الوراء. إنهم مادة خام «قابلة للاشتعال» في كل وقت وحين، تقودهم فكرة لا تتوقف المواقع الالكترونية والفضائيات والكتب الرخيصة عن ترويجها. إنها ضرورة العودة إلى المنبع الصافي للحضارة العربية الإسلامية للإجابة عن كل أسئلة الحاضر.

تقوم صناعة الموت في مجتمعات الطاعة على تمجيد الماضي، والتضحية بالنفس من أجل استعادته. وهكذا كلما عرض حادث جديد أو قضية مستحدثة، يعود الإسلاميون المتطرفون إلى النص الديني (القرآن أو السنة) للإجابة عنه، بل إن كل أسئلة الحاضر تجد لها في الماضي السحيق جوابا مثاليا. إنهم يستعيرون كلمات الماضي لوصف أحداث الحاضر. وهكذا يصبح تفجير برجي التجارة العالمية «غزوة» وقتل الأبرياء في «مومباي» عمليات جهادية في «دار الكفار». إنه سفر إلى الماضي بحثا عن أجوبة حاضر مأزوم.

يعود السبب الرئيسي لفشل المجتمعات العربية الإسلامية في تكسير سلوكيات الطاعة، إلى ذلك الإسلام كما تفهمه هذه الحركات، إسلام يقفل باب الاجتهاد، وينطلق من قراءة متزمتة وحرفية للرسالة القرآنية تعتمد على عنصرين: إغلاق باب الاجتهاد ومعاداة الغرب. وهكذا، يرجع المتطرفون كل شيء إلى القرآن وإلى الرسول وإلى الشريعة، كما تمت قراءتها في العصور الأولى للإسلام. وعلى هذا الأساس يتم رفض كل مظاهر الحداثة، فتصبح النقابة بدعة، والحزب ضرباً من أعمال الشيطان، والديمقراطية مؤامرة غربية وجب محاربتها.

إن صناعة الموت وإنتاج الانتحاريين نتاج لنسق الطاعة والولاء الأعمى للماضي السحيق. من هنا، وجاهة طرح مشاريع تربوية وإعلامية وتثقيفية تجعل من الديمقراطية والحرية ثقافة يومية وليس مجرد شعارات للاستهلاك. إن الديمقراطية والحرية مطلبان متلازمان، مهمتهما الأساس تشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة، لإعطاء أهمية أكبر للاعتراف بالآخر، وتكريس ثقافة تنطلق بالأساس من «أومن بالاختلاف، إذن أنا موجود.

أرقام يقشعِرُّ منها البَدَن

الوان عربية

الدكتور عبد القادر حسين ياسين

فرغتُ قبل أيام من قراءة كتاب للباحث الألماني الدكتور ديتلف ألبرس يتناول فيه ، بالأرقام وبالتفصيل الممل ، ستراتيجية الجوع وأدوات السيطرة على مقدرات دول العالم الثالث. وقبل أن أبدأ بقراءة الكتاب بدا لي العنوان غريبا أو باعثا على الفضول. هل يمكن أن تكون للجوع ستراتيجية ؟

لكن الكتاب لا يدع لهذا السؤال مكاناً، حين يُصَدره المؤلف (وهو واحد من ألمع علماء الاقتصاد في ألمانيا) ببند من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ينص على أن " لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته والعيش الكريم له ولعائلته، وخاصة في ما يتعلق بالتغذية والملبس والمسكن والرعاية الصحية، وكذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية"، ليخلص إلى أن قسماً مهماً من الجنس البشري محروم من هذه الحقوق.لكن الأمور ليست هنا، إنما في تلك الأرقام المفزعة التي يقدمها الكاتب، فهي أرقام يقشعر منها البدن... يشير الدكتور ألبرس إلى أن الثلاثة أشخاص الأكثر غنى في العالم "يملكون ثروة تفوق مجموع الناتج القومي الإجمالي للدول الثماني والأربعين التي تعد الأكثر فقرا والأكثر بؤسا في العالم"، والتي تشكل أكثر من ٢٥ ٪ من إجمالي سكان هذا العالم!أكثر من ذلك يضع الكاتب يده على الجرح المؤلم، حين يكشف أن "الليبرالية الجديدة"، التي أعلنت خلال العقدين المنصرمين انتصارها، وتباهت بما حققته من "انتعاش" اقتصادي، متبجحة بأنها من أسقط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية، هي نفسها، أي هذه الليبرالية، من جلب الخراب لملايين البشر في أرجاء المعمورة...

والكاتب هنا أيضا لا يقوم بالتنظير، إنما يعطي الأرقام الجارحة كحد السكين، ذلك انه إذا كان الـ ٢٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر غنى لهم دخل يفوق بـ ٣٤ مرة دخل الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا عام ٢٠٠٠ فان هذه الهوة قد اتسعت لتصبح في العام الماضي اثنتين وثمانين مرة، والأرقام تترى، فدخل الفرد في أكثر من سبعين دولة من دول العالم هو دون ما كان عليه قبل عشرين سنة، وفي العالم قرابة ثلاثة بلايين من البشر، أي أن نصف البشرية بالتمام والكمال ، يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم .

وخلال العقدين الأخيرين تفاقمت مديونيات دول العالم الثالث على نحو لم يسبق له مثيل. ويسلط الكاتب الضوء على الشروط المجحفة لعمليات الإقراض الخارجي وإعادة الجدولة التي تتعرض لها الدول النامية، فتسقط فريسة لجماعة الدائنين.

وبصرف النظر عن مسؤولية السياسات والتوجهات الإنمائية الخاطئة لمعظم الدول النامية التي ترزح تحت عبء المديونية الخارجية، واعتمادها المفرط على النمط الاستهلاكي المستورد والتكنولوجيا المستوردة، فإن عملية "خدمة الدَين الخارجي" غدت إحدى الآليات المهمة للسيطرة على مقدرات دول العالم الثالث ونزع الفائض الاقتصادي المتاح لها، وبالتالي تقويض الشروط الموضوعية لعملية التراكم الداخلي والذاتي.

ولا غرو في ذلك، فالمتفحص لأحدث الإحصاءات التي ينشرها البنك الدولي عن تطور مدفوعات الفائدة الخاصة بخدمة الديون الخارجية لمجموع الدول النامية، يكشف أن مدفوعات الفائدة وحدها من دون تسديد أصل الدين كانت تلتهم ما يربو على ١١٪ من حصيلة صادرات الدول النامية منذ منتصف الثمانينيات. كذلك، فإن مدفوعات خدمة الدين (الأصل + الفوائد) كانت تلتهم نحو ٢٢٪ في المتوسط، من حصيلة صادرات الدول النامية منذ منتصف الثمانينات، بعدما كانت هذه النسبة تصل الى ١٤٪ في بداية الثمانينيات، الأمر الذي يهدد باستنزاف معظم حصيلة النقد الأجنبي المتاحة.

ونتيجة لذلك، فإن بعض الدول النامية، لم تعد لديها كميات من النقد الأجنبي سوى تلك الكافية بالكاد للوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجي، من ناحية، ولتسديد فاتورة واردات الحبوب الغذائية، من ناحية أخرى، من دون ترك أي "فائض" يذكر لتمويل برامج التنمية والاستثمارات الجديدة... وفي أحوال كثيرة، نجد أن بعض الشروط المرتبطة بعمليات تجديد الديون وإعادة جدولتها شروط "غير مالية" وتمتد كي تفرض تصورات معينة لجماعة الدائنين حول "الإطار المؤسسي" الملائم لإدارة العملية الاقتصادية في البلد النامي. بل قد يصل الأمر الى المدى الذي يجعل جماعة الدائنين تحصل على ما يشبه "عقد إدارة من الباطن" للاقتصاد الوطني المدين، لضمان حسن السير والسلوك، وفقاً لـ "قواعد المرور الدولية". عندئذ نجد أن رقعة "الاستقلال الوطني" وحرية "القرار الوطني" تتقلص الى أن تنتفي تماماً.لعل هذا الاستعراض الموجز لأدوات السيطرة على مقدرات دول العالم الثالث، يوضح هول الأوضاع المتردية التي تعيشها معظم تلك الدول، حيث تعرضت كلها بدرجات مختلفة لعوامل التعرية، واختزلت "رقعة الاستقلال الوطني" الى أضيقَ الحدود.

لقد هوى العالم الثالث من حالق، إذ بعدما تخلص من ربقة الاستعمار، صار مغلول الأيدي والأرجل والعقل والإرادة.

يحدث كل هذا في الوقت الذي وصلت فيه وفرة السلع إلى مستويات لا سابق لها، والحبوب الغذائية لم تتوفر أبدا كما هو الحال الآن. المشكلة تكمن في التوزيع غير العادل للثروات الذي من جرائه يموت كل سنة ٣٨ مليون شخص بسبب الجوع، ويعاني ٨٢٢ مليون آخرين من سوء تغذية دائم، ومن مجموع ٥،٣ بليون نسمة هم سكان الدول النامية، فان قرابة الثلث لا يشربون مياهاً صالحة للشرب، وان أكثر من ٢٠٪ من هؤلاء يعانون سوء التغذية.

يقول الكاتب انه يكفي اقتطاع أقل من ٤٪ من الثروة المتراكمة لما لا يزيد على ٢٢٥ رجلا فقط هم أثرى أثرياء العالم، للوصول إلى تلبية حاجات كل دول العالم الثالث في الصحة والتعليم والغذاء، والتي لا تزيد كلفتها على ثلاثة عشر بليون دولار، أي بالكاد ما يصرفه سكان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سنويا على شراء العطور... وأقل بكثير مما ينفقه الأمريكيون والأوروبيون لإطعام الكلاب....

وبعد ؛

إن الحلَّ الأساسي لمعظم المشاكل التي تعانيها دول العالم الثالث يكمن في احترام حرية الفكر ، فحرية الرأي وفتح الباب على مصراعيه لتعدد الأفكار هو المخرج، وهو صمام الأمان لكل شعب كما أن إقامة الإطار الاجتماعي والسياسي السليم الذي يسمح بحرية التعبير لجميع الاتجاهات الفكرية والسياسية هو الطريق الوحيد للشعوب التي تنوي حقاً هزيمة مشاكلها.